

إشكالية إصلاح التعليم العالي في الجزائر

- دراسة تحليلية نقدية لخطى الإصلاحات بين الهدف والتطبيق -

لامية بوكرع/ طالبة دكتوراه في العلوم/ قسم علم الاجتماع/ باجي مختار-عناية-

د.حبيبة بولقواس/ قسم علم الاجتماع/ باجي مختار-عناية-

تاريخ النشر: 01 أفريل 2019	تاريخ القبول: 15 مارس 2019	تاريخ الإرسال: 23/ أكتوبر/ 2018
الملخص: حاولت الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا وفي محاولات حثيثة منها إصلاح منظومة التعليم العالي بها وربطها بمتطلبات التنمية الوطنية، حيث قامت بتسخير إمكانات ضخمة مادية وبشرية لأجل توفير الكفاءات والإطارات التي تقود عجلة التنمية في البلاد وتصف بها في مصف الدول المتقدمة. وقد حاولنا من خلال هذا المقال الوقوف على سلسلة الإصلاحات المتتالية منذ الاستقلال والتي كان آخرها الإصلاح الشامل الذي مس القطاع ألا وهو نظام (ل م د) كنظام غربي متطور يتناسب مع متطلبات الجودة العالمية، محاولين معرفة مدى ارتباط هذه الإصلاحات بأهداف التنمية في المجتمع الجزائري عن طريق دراسة سوسيو تاريخية ونقدية للتطور الذي عرفه التعليم العالي في الجزائر.		
الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛ التنمية؛ الإصلاحات؛ نظام (ل م د).		
Summary: Since its independence; Algeria has tried so hard to reform its higher education system and to link it with the requirements of national development. It has harnessed huge human and material resources to provide the skills and the frameworks that drive the development of the country and put it on the map among developed countries. In this article, we have tried to identify the series of successive reforms since independence, the most recent of which was the comprehensive reform that touched the sector that is namely the LMD system as an advanced western system that is commensurate with international quality requirements trying to find out how these reforms are linked to the development goals of Algerian society through a Socio-historical and critical study of the development of higher education in Algeria.		
Keywords: Higher Education; Development; Reform; LMD System.		

مقدمة:

طُرحت بشدة منذ عشرينين قضية وجوب التوافق بين مخرجات التعليم العالي وما تقتضيه متطلبات التنمية في المجتمعات المعاصرة، والجزائر باعتبارها من دول العالم النامي تعاني هي الأخرى من المشاكل الموروثة وغير الموروثة سواء فيما يتعلق بالتنمية أو بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة،

حيث عانت الجزائر من استعمار دام فترة طويلة وبعد خروجه ترك فراغا كبيرا في الاطارات المسيرة، مما دفع بالجزائر الى محاولة تحسين الظروف والعمل على توفير الامكانيات سواء البشرية أو المادية لتوفير القيادات الكفأة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتي ستوفرها بالضرورة مؤسسات التعليم العالي. وستتناول في هذا المقال أهم خطى ومراحل تطوير التعليم العالي في الجزائر وأبرز الإصلاحات التي شهدتها، انطلاقا من إصلاح 1971م، والخريطة الجامعية والقانون التوجيهي للجامعة سنة 1998م وصولا إلى الإصلاح الجديد (ل م د) والمحاور الأساسية التي تضمنها كما سنحاول تقديم قراءة تقييمية ونقدية لهذه الإصلاحات خاصة منها الإصلاح الأخير (ل م د).

الاشكالية: تعتمد الأهداف المرجوة من التعليم العالي في أي بلد على ما يطمح إليه القائمون عليه في رسم سياسات اصلاحية تشمل عناصر العملية التعليمية بمختلف جوانبها، وتتجسد الأهداف التعليمية ومدى نجاعة الإصلاحات في نوعية وجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وتماشيا مع الأهداف التنموية في المجتمع. وتعد الجزائر كسائر الدول النامية التي رسمت لنفسها خطط واستراتيجيات تصب في فكرة تحقيق التنمية الشاملة والخروج من حالة التخلف واللاحاق بوكب التقدم، فقد تبنت المشروع التنموي الوطني الأول بعد الاستعمار وأصبحت الدولة هي محور كل عملية تنموية وكانت انطلاقها بتبني مشروعات تهتم بالتصنيع واعتبرته المصدر الأساسي والناجح لتحقيق النمو الاقتصادي، واستخدمت لتحقيق هذا الكثير من الأموال والتكنولوجيات المستوردة مما تطلب أيضا موارد بشرية مستوردة سواء من الدول الغربية وحتى العربية، لتقوم بتأهيل اليد العاملة الجزائرية.

وهنا جاء دور الجامعة الجزائرية في تزويد مشاريع التنمية الاقتصادية بالإطارات اللازمة والتي تملك المؤهلات المطلوبة لمختلف القطاعات خاصة الصناعة، فقامت الجزائر بالاستثمار في التعليم العالي عن طريق القيام بعدة إصلاحات متتالية وجذرية للقضاء على التخلف الذي زرعه الاستعمار في قطاع التعليم العالي في الجزائر. وفي هذا الإطار جاء هذا المقال للتعرف أكثر على طبيعة وخطى الإصلاحات التي شهدتها التعليم العالي في الجزائر والأهداف التنموية التي سطرته الدولة لتجعل منه تعليم عالي ذو مردود تنموي، منطلقين بتساؤل مركزي مفاده: هل إصلاحات التعليم العالي تتماشى ومتطلبات التنمية في المجتمع الجزائري؟

وتم تقسيم هذا التساؤل الى ثلاثة أسئلة فرعية وهي:

- 1- ماهي أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر؟
- 2- ماهي تحديات خطى اصلاح التعليم العالي في الجزائر؟
- 3- هل التعليم العالي في الجزائر يسير وفق الأهداف التنموية المسطرة ؟

أولا: التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر وأهم مراحل إصلاحه. والذي شهد العديد من التحولات الجوهرية منذ الاستقلال مر فيها بعدة مراحل انتقالية نلخصها فيما يلي:

1- التعليم العالي في الجزائر أثناء الاستعمار:

قبل التطرق إلى التعليم العالي في الجزائر أثناء الاستقلال لابد من التحدث قليلا عن الجامعة الجزائرية أثناء تواجد الاستعمار الفرنسي والظروف التي خلقها، لنفهم النتائج التي تركها بعد خروجه من البلاد ودوره الكبير في حالة التخلف التي آل إليها المجتمع الجزائري بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة. تعود نشأة الجامعة الجزائرية إلى سنة 1909 وهذا خلال وجود الاحتلال على يد رئيس الحكومة الفرنسي آنذاك وهو *Jommat Gerar* حيث قال في تلك المناسبة "إن الجامعة الجديدة إلى جانب الخدمات التي سوف تواصل أداءها في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصبح بإمكانها أيضا تزويد الزراعة والصناعة والتجارة بأيدي عمالة مؤهلة" وقد كانت الجامعة الجزائرية في تلك المرحلة مجرد امتداد للجامعة الفرنسية، تسعى إلى تكوين أبناء المعمرين وبعض أبناء الشعب الجزائري لإعطاء هذه الجامعة بعض المصداقية المحلية وكذا محاولة استخدام هذه النخب لمصالحها الخاصة داخل الجزائر (Les amis de l'association de l'université، 1959).

تميزت السياسة التعليمية الفرنسية بمحاولة الحد من تعليم الجزائريين عن طريق التقليل من التعليم في جميع الأطوار التدريسية وتخفيض الميزانية المخصصة للتعليم إلى أقل حد ممكن مع فرض مصاريف تعليمية باهظة خاصة في المراحل التعليمية المتقدمة، ومنح المتعلمين من أبناء الشعب الجزائري تعليم نظري بحث بعيدا عن التعليم الفني والمهني مع خلق صعوبات تقييمية للطلبة الجزائريين تمثلت في صعوبة الامتحانات (خدي، 2007-2008: 60).

2- التعليم العالي في الجزائر بعد الاستعمار:

عرف التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال اهتمام واسع من طرف الدولة وهذا راجع إلى إدراكها أنه لا يمكن الخروج من مخلفات الاستعمار إلا من خلال دور الجامعة في تكوين كوادر قادرة على استلام شعلة التنمية والتغيير، لقد خضعت عملية الإصلاح إلى صراعات إيديولوجية بين عدة فئات، فهناك مشروع يركز على ضرورة البقاء على النموذج الغربي والفرنسي خاصة لضمان المستوى العالي والنجاعة، ومشروع يرى بضرورة التخلي عن كل ما هو مستورد وبعيد عن الحضارة الأصلية للبلاد.

تعدد المشاريع هذا جعل من الصعوبة الوصول إلى مشروع مشترك واحد، مما أدى إلى انقسام المجال التعليمي والتربوي عموما (Djamel, 1998:10)، من هنا بدأت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات شملت نظام التعليم العالي وقد عرف عدة مراحل إصلاحية نقسمها إلى أربعة مراحل.

1- المرحلة الأولى 1962-1970: فمنذ سنة 1962م والجزائر تسعى إلى تكثيف رصيدها من الإطارات السامية وذلك لحاجتها الملحة والمستعجلة لتنمية المجتمع الجزائري، فأصدرت أول النصوص التنظيمية محاولة بها معالجة المشاكل التي كانت تتخبط بها الجامعة الجزائرية بعد الاستعمار وهو مرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963م المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية وكان ضمن مديرياتها مديرية

التعليم العالي (بن علي، 2001: 62)، فانطلقت الجزائر بجامعة واحدة ومعهدين موروثين من العهد الاستعماري ، وبدأت بتكوين العديد من الإطارات سواء تقنيين أو مهندسين في هياكل قطاعية أو اقتصادية أخرى تحت وصاية وزاراتها التي تمتلك هياكل منظمة حسب أنماط وأهداف خاصة في القطاع الذي تنتمي إليه، ونظرا لنقص الهياكل كان يتم تكوين الإطارات في الثانويان التقنية كثنائية دلس التي كانت تعد ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات أما فيما يخص المهندسين فقد كان يتم تكوينهم في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش وكانت تسمى قبل 1965م بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر، كونت هذه المدرسة مهندسين في العديد من التخصصات أهمها: "الهندسة المدنية، الإلكترونيك السلبي واللاسلكي، الهندسة الكيميائية والميكانيكية والمناجم والجيولوجيا" ومن بين الهياكل الأخرى التي أنشأت خلال هذه المرحلة والتابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة مايلي (زرهوني، 1993: 76):

- المعهد الجزائري للبتروكيمياويات - المركز الإفريقي للهيدروكربون والنسيج - المدرسة الوطنية للزراعة.

- المدرسة الوطنية للدراسات والمواصلات - مدرسة المهندسين للأشغال العمومية.

بعدها حاولت الجزائر تأسيس جامعات على مستوى الوطن فقامت بفتح جامعة وهران سنة 1966م ثم جامعة قسنطينة ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوههران وجامعة عنابة، خضعت كل هذه الجامعات إلى نظام بيذاغوجي موروث من النظام الاستعماري السابق حيث قسمت الجامعة إلى كلية الأدب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

كلية الطب كلية العلوم الدقيقة وكل كلية مقسمة إلى عدة أقسام متخصصة.

حاولت الجزائر في هذه المرحلة المباشرة بعد الاستقلال النهوض بالتعليم العالي رغم نقص الهياكل القاعدية والإمكانات المادية والبشرية وقد شهدت هذه المرحلة تطورا ملموسا في أعداد الطلبة بين 1962-1969م مما أدى إلى ازدياد أعداد المتخرجين بنسبة كبيرة بعد الاستقلال.

2-2- المرحلة الثانية 1971-1980 : عرفت الجزائر خلال فترة السبعينيات انطلاق مشاريع وطنية كبرى من بينها الانطلاق نحو التصنيع وإنشاء ألف قرية وقرية، وكذلك العديد من المصانع والمراكز البترولية، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر النظام الاشتراكي للتنمية بعد رفضها للنظام الرأسمالي وهذا ما تبناه بيان أول نوفمبر سنة 1954م، فالجزائر وبعد الاستقلال تبنت سياسة تنمية كانت تسعى من خلالها لدعم إمكانية القطاع الخاص ، والتي كانت تتميز بالعجز المادي والفني وغير قادرة على إحداث التغيير مما يؤدي إلى خضوع السوق الوطنية للاستغلال الأجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق.

هذه المشاكل وغيرها فرضت على الجزائر دعم قطاع التعليم العالي لمسايرة الاختيارات التنموية ومن أجل هذا شرعت في أول مشروع خاص بالتعليم العالي سنة 1970م، وهو إنشاء وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وهذا بقرار من وزارة التربية الوطنية في 21/07/1970م، وفي سنة 1971م شرع في عملية

الإصلاح الشاملة للتعليم العالي وشمل هذا الإصلاح برامج وأهداف وطرق وأساليب تكوين الطلبة وكذا مناهج البحث العلمي (Gherras، 1992: 50-53). كما تم إنشاء لجنة خاصة بإصلاح التعليم العالي من أجل تطبيق إصلاح 1971م ، حيث قامت هذه اللجنة بوضع الأسس الأولى للإصلاح الذي يعتبر أهم إصلاح عرفه التعليم العالي في الجزائر خاصة في تلك الفترة ، ويعد أهم مبدأ لهذا الإصلاح هو دور التعليم العالي في تطوير المجتمع.

ويرتكز على ما يلي (بن اشهو، 1981: 65):

- محاولة تكوين إطارات متخصصة في مختلف التخصصات المطلوبة من أجل تحقيق التقدم والتنمية.
 - جعل التعليم العالي ديمقراطيا ومجانيا والاستفادة من جميع الخدمات الجامعية لكافة الفئات.
 - محاولة التخلص شيئا فشيئا من الإطارات الأجنبية وإعطاء الفرصة للإطارات والكفاءات المحلية وجزارة التعليم التدريسي في التعليم العالي في جميع المعاهد والتخصصات وتعريب المناهج والبرامج .
 - إعطاء الأولوية للتخصصات العلمية والتكنولوجية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه التنمية.
- كما قامت الجزائر بإنشاء مراكز مختصة في البحث العلمي والتكنولوجي أهمها:
- مركز البحث العلمي والتكوين التكنولوجي. - المركز الوطني للأبحاث والدراسات.
 - مركز البحث التكنولوجي. - مركز الأبحاث المعمارية والعمرانية.
 - مركز جمع الوثائق للعلوم الإنسانية. - مركز الأبحاث النووية والفيزياء.
- كما اعتمد هذا الإصلاح على تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام ، واعتماد نظام السداسيات محل نظام الشهادة التربوية وقسمت المراحل إلى (هارون، 2009-2010: 106):
- مرحلة الليسانس (التدرج) تدوم أربع سنوات يخضع فيها الطالب إلى برامج دراسية في كل مقياس دراسي.
 - مرحلة الماجستير: (ما بعد التدرج الأول)، وتدوم سداسيين على الأقل يتحصل فيه الطالب على تكوين يعتمد على مقاييس يخضع لها في اختبارات كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فهي إعداد الأطروحة والتي على أساسها يتحصل على شهادة الماجستير.
 - مرحلة دكتوراه العلوم: ما بعد التدرج الثاني، وتدوم خمس سداسيات على الأقل يقوم فيها الباحث بالتحضير لأطروحة الدكتوراه.

لهذا يعد هذا الإصلاح أهم إصلاح عرفه التعليم العالي في الجزائر، والذي بني عليه التعليم العالي القائم على إدماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة، وكذا المناهج والمأطرين وديمقراطية التعليم ومجانيته وتكوين طلبة واعيين بواقع المجتمع الجزائري وانشغالاته الحالية.

عرفت هذه الفترة أيضا تبني مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات الجامعية، ففي شهر جويلية من سنة 1971 م أعلن عن تطبيق هذا المشروع والذي قدمته اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات وتمت مناقشته سنة 1973 م ومراجعته سنة 1978 م من أجل إثراء ويرتكز هذا المشروع أساسا على تنظيم العديد من عناصر التعليم العالي أهمها، جعل تسيير مؤسسات التعليم العالي اشتراكي وذلك باتخاذ كقانون أساسي للجامعة وتحديد أعضاء وأدوار الجامعة ووظائفها التي تقدمها للفرد والمجتمع، كما يشتمل هذا المشروع على نصوص تنظيمية لكل المعاهد والكليات وأجهزة الجامعة ويركز على العديد من المبادئ أهمها التعريب والديمقراطية والجزأة والتخطيط. حاول هذا المشروع حل العديد من المشاكل التي تعاني منها الجامعة خاصة منها البيداغوجية أو الاجتماعية وتأسيس مجالس متخصصة لتقييم العمل الفكري وانتخاب مجالس إدارة المعاهد من طرف الأساتذة، أما الإصلاحات الخاصة بالبحث العلمي فهي تتلخص في القيام بجزأته وتعريبه وديمقراطيته أما الديوان الخاص بالمطبوعات الجامعية فهي تنحصر في تحديد القوانين التي تحكمه باعتباره مؤسسة تجارية وأنها مؤسسة تحتاج إلى مساعدات مالية من طرف الحكومة في إطار ديمقراطية سياسة الكتاب (حميدي، 2007-2008 : 143-144).

وقد تعاقبت الإصلاحات والتعديلات لهذا المشروع سنة بعد سنة وظهرت هناك نصوص تشريعية وقوانين تخص التعليم العالي.

2-3- المرحلة الثالثة: 1980/2003.

جاء في هذه المرحلة مشروع جديد يسمى بالخريطة الجامعية سنة 1983 م وكانت أهم مبادئ هذا المشروع هو مواءمة التعليم العالي مع احتياجات التنمية الوطنية (الصيد، 1992 : 51).

قامت الوزارة بتعديل هذا المشروع سنة 1984 م واضعة خطط أكثر تفصيل ودقة لأفاق سنة 2000 م. أرادت الجزائر خلال هذه الفترة محاولة تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات والتخصصات اللازمة للتنمية الوطنية، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى التخصصات الأدبية والطب والحقوق التي عرفت فائض لا يستطيع سوق العمل استيعابه خلال هذه المرحلة.

وقد القي على عاتق الجامعة في هذه المرحلة مجموعة من المهام أهمها (غياث، 2006 : 63-78):

- محاولة ربط الجامعة بالاقتصاد الوطني عن طريق إعطائه ما يلزمه خلال هذه المرحلة من إطارات ضرورية من حيث الكفاءة وكذا الكمية.

- جعل التعليم العالي يتماشى مع المعايير المتعارف عليها في العالم المتقدم علميا وتقنيا من أجل السير الصحيح في عملية التنمية.

- تفادي تسرب الطلبة الحاصل من الفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.

كما عرفت هذه المرحلة صدور مشروع استقلالية الجامعة نتيجة البرنامج الحكومي لسنة 1989م والهادف إلى إجراء تعديلات على مستوى التعليم العالي في الجزائر لرفع من القدرات والكفاءات الوطنية وتدعيم العلاقات مع سوق العمل، حيث جاء على شكل مشروع يهدف إلى استقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية من الناحية الإدارية والمالية والبيداغوجية والبحثية والتسيير الاقتصادي للمطبوعات الجامعية (الوزير المنتدب لدى الجامعات، 1989: 15-19).

نوقش هذا المشروع من طرف هيئات مختصة على مستوى الجامعات لكنه قوبل بالرفض من طرف بعض الجهات على مستوى الحكومة، ما أدى إلى عدم تحقق هذه الأهداف نتيجة تضارب الآراء حوله (بوعبد الله ومقداد، 1998: 09). لكن بعد عام 1990م برزت هناك العديد من الإختلالات والإشكالات نتيجة للعديد من الظروف المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى (المجلس الأعلى للتربية، 1999: 95):

- تأخر انجاز البنى التحتية مقارنة بأعداد الطلبة الذي هو في تزايد مستمر خاصة فيما يخص الهياكل البيداغوجية والأحياء الجامعية.
- نقص المؤطرين ذوي الكفاءة والرتبة العلمية العالية وهذا بسبب المراحل السابقة رغم محاولة تغطية هذا الجانب إلا انه لم يصل إلى الحد المطلوب.
- عدم الاستقرار في السياسات المتعلقة بالتسيير الجامعي، فبسبب الظروف التي كانت تمر بها الجزائر في فترة التسعينات سواء السياسية أو الاقتصادية عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة.
- وتحت تأثير التوجه البراغماتي والتخطيط الإستعجالي لتكفل بالدفعات الطلابية الكبيرة والمتزايدة سنة بعد سنة، وقلة التفاعل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع مؤسسات التعليم العالي أدى كل هذا إلى فشل معظم الخطط المطروحة للنهوض وتطوير التعليم العالي.

وفي 4 فيفري 1999م تم إصدار القانون رقم 99-05 والذي يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي والذي يهدف إلى (رقاد صليحة، 2013-2014: 177):

- ✓ جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي.
- ✓ رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى الثقافي والمهني للطلبة والأساتذة.
- ✓ تكوين الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية على مؤسسات التعليم العالي بخصوص الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

✓ إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات وإنشاء جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق للجامعات مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد الديمقراطية.

الجدول رقم (04): تطور التعليم العالي في الجزائر (1990/1999)

المؤشرات السنوات	مستوى التدرج		المتخرجين		مستوى ما بعد التدرج		هيئة التدريس	
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
1990-1989	181350	64784	22917	9009	13369	4658	14536	2244
1991-1990	197560	77962	25970	10142	14853	4116	15171	2579
1992-1991	220878	88833	27954	11332	14607	4669	14496	2663
1993-1992	243397	102249	29336	12741	13942	4674	14379	3704
1994-1993	238091	101458	29341	13122	127191	4685	14180	2863
1995-1994	238127	1026633	32552	16033	13949	4556	14593	2833
1996-1995	252347	113259	35671	18103	14740	3603	14427	3338
1997-1996	285554	134912	37230	17161	16941	3756	14581	3376
1998-1997	339518	16682	39554	19620	18126	3731	15801	3624
1999-1998	372647	188555	-	-	19225	6424	16260	3786

المصدر: محمود بوسنة: تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، ع13، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2000، ص(13).

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد الخريجين تطور بشكل ملحوظ بين سنتي 1990.1998 م من 22917 إلى 39554 طالب وهذا راجع إلى الإصلاحات التي شهدتها التعليم العالي في الجزائر والتي مست جميع المستويات، ونتيجة رغبة وطنية في زيادة دعم هذا القطاع لتوفير الكفاءات اللازمة لقيادة التنمية الوطنية، لكن رغم هذه الزيادة الكمية إلا أن التعليم العالي في الجزائر حسب العديد من الدراسات بقي يعاني من العديد من المشاكل التي أثرت على نوعية مخرجاته.

وفي عام 2001م أقر مجلس الوزراء مشروعا جديدا إصلاحيا يسعى من خلاله إلى إصلاح المنظومة التربوية، فبعد التسعينات عرفت الجزائر شيئا من التعافي في الاقتصاد الوطني إلى حد ما بسبب الاستقرار الذي عرفته مما أدى إلى تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، لكن مقابل هذا لم يعد التعليم العالي في البلاد يستطيع مواكبة التقدم والتحول الذي عرفه العالم اقتصاديا واجتماعيا في خضم تحول العالم إلى نظام السوق والخصوصية، فأنشأت لجنة وطنية مكونة من خبراء في عدة ميادين أوكلت لها مهمة إصلاح المنظومة التربوية وأطلق عليها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كما هو معروف لجنة بن زغو، وقد انبثقت عن هذه اللجنة مجموعة لجان هي:

* لجنة إصلاح النصوص القانونية. * لجنة المتابعة و التقويم و لتكوين.

* لجنة إصلاح التعليم العالي. * لجنة إصلاح المناهج التربوية.

أما فيما يخص التعليم العالي وهو موضوعنا فقد قامت هذه اللجنة بتشخيص الوضعية التي كان عليها نظام التعليم العالي آنذاك، وركزت على وضع خطط تدعم ربط الجامعة بسوق العمل وإتاحة الفرص للخريجين من أجل التوظيف بعد التخرج منتهجة في ذلك نظام جديد عرف بنظام ليسانس، ماستر، دكتوراه (زرزور، 2005-2006: 94).

4-2- المرحلة الرابعة من 2003 إلى يومنا هذا واعتماد نظام LMD: على الرغم من محاولة الجزائر تدارك الوضع وإصلاح النظام بعد ما مرت به الجزائر في مرحلة التسعينات، إلا أن الجامعة الجزائرية ظلت تعاني من قصور في العديد من النواحي سواء البيداغوجية والتعليمية والتكوينية والتنظيمية وفي الهيكلة. ومن أبرز هذه الاختلالات ماييلي (حرز الله، 2008: 85-86):

- سوء نظام توجيه الطلبة وانتقالهم وظهور ظاهرة الرسوب الجامعي خاصة أن هناك بعض التخصصات الجامعية التي لا تتوافق مع الشعب التي درسها الطالب في الثانوية، كما أن نمط الانتقال من سنة إلى أخرى لا يتميز بالمرونة مما أدى إلى تفاقم الظاهرة وزيادة مدة الدراسة.
- ضعف العملية التعليمية وطريقة تسييرها مما أدى إلى عدم كفاءة نظام تقييم الطالب والحجم الساعي المكثف، وزيادة عدد الامتحانات على طول السنة مما ينقص في مدة التكوين .
- ضعف التأطير من طرف أساتذة غير مؤهلين خاصة لمرحلة ما بعد التدرج نتيجة هجرة الأساتذة الباحثين، مما ينتج خريجين غير مؤهلين ولا يتميزون بالكفاءة اللازمة تتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنمية الشاملة في البلاد.

كل هذا وغيره أدى بالجزائر إلى ضرورة اعتماد إصلاح جديد يخرجها من كل هذه المشاكل والاختلالات؛ فبعد هذه المراحل الإصلاحية التي شهدتها التعليم العالي على ضوء تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تبين أن النظام الكلاسيكي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال على الرغم من محاولة تعديله من فترة إلى أخرى، أصبح يعاني من عدة مشاكل واختلالات تزداد سنة بعد أخرى وهذا راجع إلى عدم مواكبة التقدم العلمي السريع والعولمة التي مست جميع مجالات الحياة، مما جعل هذا النظام غير قادر على تلبية متطلبات المجتمع والتنمية ككل (شباكي، 2011: 56).

ما دفع بالجزائر إلى محاولة الاستعانة بتجارب إصلاحية ناجحة في التعليم العالي، فقامت باعتماد نظام جديد عرف بـ LMD (ليسانس , ماستر , دكتوراه) الذي تم تطبيقه في الجامعات الأمريكية وكندا ثم في أوروبا خاصة في الجامعات البريطانية، لينتشر بعدها مند مؤتمر السربون الذي أقيم في 25 ماي 1998م بفرنسا وشاركت فيه العديد من الدول الأوروبية، وخلص هذا المؤتمر بجملة من التوصيات كان أهمها إلغاء الحواجز بين الدول فيما يخص تبادل الخبرات التعليمية وتنمية الكوادر وتشجيع التعاون المشترك بين الجامعات، أما فيما يخص الجزائر فقد قامت بتطبيقه سنة 2004 م على ضوء توصيات اللجنة الوطنية وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صودق عليه من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002م لتكون السنة الدراسية 2002-2003 بمثابة سنة تحضيرية قامت فيها الوزارة بأخذ استشارات عن طريق

إقامة الندوات والملتقيات الوطنية وبمشاركة خبرات أجنبية، ليتم تطبيق هذا النظام في السنة الدراسية الموالية في العديد من الجامعات على مستوى الوطن ليعمم تقريبا على كافة مؤسسات التعليم العالي ابتداء من السنة الدراسية 2006/2007 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007: 08).

وانطلاقا من الوعي بما يقتضيه هذا الإصلاح من جهد كبير في عملية تصوره ومن ثم تطبيقه وكذا متابعته وتقييم نتائجه على المدى القصير والطويل وما يتطلبه من دعم مالي وبشري ونوع من الاستقلالية والتدرج في تنفيذ المهام والواقعية (abdelhamid، 2007: 32)، رسمت الجزائر أهداف أساسية من وراء تطبيق هذا النظام وهي (الندوة الوطنية للجامعات، 2016: 03):

- خلق التكوين النوعي للطالب مع مراعاة الطلب الاجتماعي .
 - محاولة خلق علاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وخلق نوع من التفاعل بين قطاعات الدولة.
 - مراعاة متطلبات سوق العمل في عملية تسيير العملية التعليمية.
 - تدعيم الثقافة الوطنية من خلال ترسيخ القيم وترقيتها.
 - الاهتمام بالتكنولوجيا العالمية والانترنت.
 - تشجيع التبادل والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي.
- 1-4-2- أهم الإجراءات التي اعتمدها النظام: قام نظام (ل م د) على عدة إجراءات مست مختلف عناصر العملية التعليمية والبحث العلمي أدرجت في مساعي هذا النظام وهي كالآتي:
- 2-3-4-1- فيما يخص التأطير: الاهتمام بجانب التأطير للطالب من خلال:
- ✓ وضع مخطط لتكوين الأساتذة مدى الحياة وذلك بتسخير الإمكانيات الضرورية للاستجابة للأهداف المنشودة من النظام والرامية لتوفير تكوين نوعي للطالب.
 - ✓ محاولة الاستفادة من الخبرات والأدعمة الجزائرية الموجودة في الخارج قصد المساهمة في تصميم البرامج والمناهج التعليمية، وتنشيط العملية التعليمية وكذا المشاركة في الندوات والتأطير والتربصات المهنية.
 - ✓ تعميم استخدام الجانب التكنولوجي والإعلام والاتصال بغية ترقية وتطوير الطرائق التعليمية الحديثة.

2-3-4-2- فيما يخص الجانب البيداغوجي: عمدت الوزارة إلى:

- ✓ تكثيف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجه البيداغوجي.
- ✓ توفير الوسائل المادية لتدعيم المخابر العلمية من أجل تدعيم أكثر للبحث العلمي.
- ✓ دعم التربصات المهنية في أوساط الباحثين.
- ✓ مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للزمن البيداغوجي.

2-3-4-3- فيما يخص خارطة الجامعة: عمدت الوزارة إلى إعادة توزيع الخريطة الجامعية بشكل يسمح لها بربط الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد على المستوى المحلي والوطني بالمناهج والبرامج التكوينية المعتمدة في العملية التعليمية.

2-3-4-4- فيما يخص الهياكل البيداغوجية: محاولة وضع هياكل تتكفل باستقبال الكم الهائل من الطلبة المتواجدين في الجامعة والذي يزداد حجمهم كل سنة.

2-3-4-5- فيما يخص تسيير مؤسسات التعليم العالي:

✓ محاولة تحسين القدرات التسييرية لأعضاء ومسؤولي المؤسسات الجامعية وتدعيم روح الحوار والتشاور وتنمية القدرة على احترام القواعد الأخلاقية في المهنة الجامعية.

✓ تأسيس أجهزة ومكاتب داخل الجامعة مهمتها تقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.

✓ السعي وراء جعل الجامعة مؤسسة مستقلة وذات منزلة بيداغوجية خاصة (حميدي، 2007: 156).

2-3-4-6- فيما يخص التعاون الدولي: أخذ الاستشارات الخارجية من أجل تقوية القدرات الوطنية وخلق نوع من التعاون الدولي في مجال التعليم العالي خاصة فيما يخص البحث العلمي، ومحاولة إنشاء مخابر دولية مشتركة واستغلال الفرص فيما يخص التعاون المتعدد الجهات للاستفادة من الخبرات الدولية خاصة ونحن في عصر العولمة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007: 21-23).

2-3-4-7- فيما يخص التلاؤم مع المنظومة التربوية: لضمان نجاح الإصلاحات لابد من التأكد من مدى تكاملها واتساقها مع المنظومة التربوية ككل، وهذا يتطلب خلق نوع من الاندماج الشامل تضمنه هيئات وطنية دائمة ومستمرة بين كل القطاعات والمكلفة بالتكوين من أجل ضمان نوع من التلاؤم بين البرامج المعتمدة بين المراحل التعليمية، وكذا توضيح الشهادات والتخصصات في شعب البكالوريا وتنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه (براهيمي، 2005-2006: 121).

2-3-4-8- فيما يخص التنظيم: لضمان نجاح هذا النظام لابد من إعادة النظر في النصوص القانونية والتشريعية خاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة، وكذا خلق قوانين جديدة تتلاءم مع الوضع الحالي للجامعة والفروق التي حصلت في خضم الانتقال من نظام الكلاسيكي ونظام (ل م د)، خاصة وأن هذا النظام طبق أثناء تواجد نظام سابق مازالت آثاره في الجامعة الجزائرية حتى اليوم خاصة فيما يخص تحضير دكتوراه علوم (حميدي، 2007-2008: 157).

نخلص من كل هذه الإجراءات أن الجزائر واعية بضرورة تطوير وتحسين التعليم العالي وجعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة والتي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية، لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي وكفي في سبيل تحقيق هذا الهدف.

4-4-2- أهم التحديات التي تواجه نظام (ل م د): لكن على الرغم من هذه المساعي الحثيثة إلا أن هذا النظام وهذه الإجراءات واجهتها وتواجهها إلى حد اليوم جملة من التحديات نذكر أهمها في ما يلي:

1-4-4-2 تحدي الواقع الثقافي والاجتماعي الجزائري:

لاشك أن اعتمادنا على إصلاح نظام تعليمي وضع لبيئة اجتماعية تختلف عن بيئتنا ثقافيا وتقدميا وهو في الأساس وضع لتحديات غير التحديات التي نواجهها ولأهداف ومتطلبات غير التي نريد تحقيقها، مما جعل البلد حقل تجارب ابتداء بالجانب الاقتصادي وانتهاء بالتعليم العالي، لذا كان من المفروض تكييفه مع واقعنا الثقافي والاجتماعي المختلف، فاستيراد مناهج وضعت لمجتمعات غير مجتمعاتنا بالضرورة يؤدي إلى طمس الهوية الوطنية والثقافية للبلدان المستوردة، فإذا كان من الضروري الاستفادة من التجارب الغربية، فلا بد من اختيار الناجح منها مع ضرورة تكييفها وإخضاعها لشروط البيئة المحلية بجميع خصوصياتها.

2-4-4-2 تحديات الواقع التنموي وسوق العمل:

لقد شهد التعليم العالي في الجزائر انتشارا واسعا مما أدى إلى زيادة أعداد الخريجين كل سنة والذي أصبح يتجاوز في أغلب الأحيان الفرص المتاحة لهم من عروض العمل داخل سوق العمل، لكن الكشف عن العلاقات المعقدة بين متطلبات التنمية المحلية والجهاز التكويني من خلال التعليم العالي يتطلب البحث عن ارتباط أنواع التعليم العالي وتوازن برامجه وطرق تكوينه ورسائله وأهدافه والمناهج المعتمدة به ومدى مطابقة هذه العناصر لمتطلبات التنمية وخلقها للكفاءات اللازمة له، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية التي تتزايد كل يوم وعلى جميع الأصعدة وتزايد الاحتياجات التنموية للبلاد، من هنا تم الربط بين قدرة المجتمع ومؤسساته التعليمية على بناء وتنمية الموارد البشرية فيه، وأعتبر التخلف الذي تعاني منه الكثير من الشعوب هو نتيجة لهبوط مستوى التعليم وانفصال مناهجه وبرامجه عن واقع الحياة (بومهرة، دس: 13).

فقد أصبحت العلاقة التي تربط مؤسسات الدولة وطالب الوظيفة علاقة عرض وطلب فالمؤسسات تضع شروط معينة ومعايير دقيقة ومتطلبات محددة، وفي المقابل طالب الوظيفة أيضا له شروطه ومعاييرها ومتطلبات يسعى إليها سواء حاجيات فسيولوجية من طعام وشراب... الخ أو الحاجات الأمنية كالمكان الآمن في العمل والضمان الصحي والاجتماعي، والحاجة إلى تقدير واحترام الذات كاستعراض القدرات والوصول إلى الطموحات المنشودة؛ إلا أن ما يلاحظ على مخرجات جامعتنا الإغفال الواضح لجودة الخريج حيث يتجلى ذلك بوضوح أثناء ممارسته للعمل (عابدين، 2000: 329) رغم أن أهم مبدأ قام عليه نظام (ل م د) وحتى الإصلاحات التي سبقتها هو ربط التعليم العالي بسوق العمل، لكن ما يلاحظ على واقع بلادنا هو الانفصال الواضح بين واقع البرامج التعليمية والواقع المؤسساتي خلافا لما هو الحال في الدول الأوروبية التي تحاول إيجاد التناغم بين المناهج التدريسية وأنظمتها الاقتصادية (التواتي، 2013: 54-57).

وعلى اعتبار أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب خريجي هذا النظام الذي زاد بعد تبني الجزائر لنظام LMD بسبب تقليص مدة التكوين، أصبح من الضروري اليوم إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الجامعة سواء فيما يخص استيعاب الخريجين والكفاءات المطلوبة أو فيما يخص دعم البحث العلمي وإشراكه في دعم التنمية الوطنية، وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالجامعة بل يعتمد أيضا على الشريك الاقتصادي والذي هو بدوره يخوض تجربة جديدة وهي التخصصية وفي وقت برز فيه الاهتمام بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدعم الاقتصاد الوطني وفتح المجال للاستثمار الأجنبي وهنا أرتكبت أخطاء كبيرة تتمثل في تعميم النظام على الجامعات الجزائرية متناسية بذلك الحوار ومناقشة الأمر مع كل الشركاء لإيجاد الآلية المناسبة لتطبيق النظام (التواتي، 2013: 58-60).

2-4-3- تحديات ذات طابع هيكلي: من بينها نقص المرافق البيداغوجية مثل المخابر وقاعات المطالعة، المكتبات المتخصصة والكتب العلمية المسيرة للتطور الحاصل في مجال التعليم، وعدم وجود خليفة تنظيمية واضحة، وكذا ضعف الإعلام في الوسط الجامعي ما جعل الطالب في وضع مهم وغير واعي لما يدور حوله ولما ينتظره حول مستقبله التعليمي، مما دفع بالطالب إلى فقدان الثقة في النظام ككل فانعدمت الجدية لديه ما خلف على سبيل المثال عدم الاستعمال الأمثل للمراجع المتاحة له سواء الكتب أو الانترنت فاعتمد على النسخ والنقل المباشر دون فهم وتحليل، كما يلاحظ وجود تحدي وعقبة أخرى تواجه هذا النظام وهو عدم فعالية الآليات المتبعة ومراقبة الأموال الموجهة للبحث العلمي خاصة، إذا علمنا أن النصوص القانونية غير مواكبة لتطورات الإصلاح فمعظمها يوضع بعد ظهور المشكل، أي غياب النظرة الإستشرافية لمتخذي القرار والتي يجب أن تضع قرارات لتفادي المشاكل وهنا يتضح أيضا غياب الاهتمام بالبحث العلمي الذي كان من المفترض أن يخلق الإطار الملائم للتكنولوجيا وتطوير الصناعة المعرفية وتوفيرها لخدمة التنمية الشاملة (العجلة، 2013: 35-36).

3-نقد وتقييم لأهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر:

يشكل تطوير التعليم العالي وربطه بمتطلبات التنمية الشاملة هدفا جديا لكل الإصلاحات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر، حيث استهدف إصلاح التعليم العالي لسنة 1971م محاولة تكييف هذا النظام مع التطورات العالمية سواء الاقتصادية وحتى الاجتماعية فشملت الإصلاحات مختلف البرامج التعليمية وأهدافها وطرق وأساليب التكوين وتطوير البحث العلمي وربط أهدافه بمساعي الدولة التنموية، محاولة مواءمة موصفات الخريج الجامعي بمتطلبات سوق العمل المحلية لسد الفجوة التي خلفها الاستعمار والتي عوضتها الكفاءات الأجنبية سواء، على مستوى الجامعة وحتى على مستوى باقي مؤسسات الدولة. وواصلت الإصلاحات تطوير هذه الأهداف والعمل على تحقيقها عن طريق وضعها لخريطة جامعية سنة 1984م رسمت خطة إستراتيجية طويلة المدى لتطوير نظام التعليم العالي حتى آفاق سنة 2000م

(ابراهيمى، 2005-2006: 133) أخذتا بعين الاعتبار متطلبات عصر المعرفة والتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم التقنية ، فقد أولت البلاد خلال هذه الفترة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية كبيرة فقامت بدعم التوجه العلمي التكنولوجي من أجل توفير الإطارات القادرة على قيادة هذه العملية، فخلال سنة 1986-1987م وصلت نسبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 75 % من إجمالي الطلبة المسجلين وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعب التكنولوجيا لوحدها 34.4%(يوسف، 2007-2008: 47).

لكن على الرغم من هذه الأهداف المنشودة إلا أنها واجهت العديد من العراقيل التي لم تسمح لها بالنزول إلى أرض الواقع بشكل كامل، وهذا ما أكدته دراسة مصطفى بوتفنوشت (Boutefnouchet، 1988) وهذا لاعتمادها على إطار مكاني واسع شمل عدة ولايات في الوطن وعينة بحث كبيرة تسمح بإعطاء نظرة شبه شاملة على واقع التعليم العالي في تلك المرحلة ، خاصة وأن الباحث أعطى قراءة تاريخية لوضع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال. وجاءت نتائج هذه الدراسة لتبين بعض النقاط والمشاكل التي عانى ويعاني منها التعليم العالي منذ الاستقلال إلى غاية زمن الدراسة ،ومن بينها طبيعة خريجي التعليم العالي من حيث نوع التخصص وكذا نوعية التكوين المتحصل عليه، حيث توصلت إلى أن الجامعة الجزائرية تخرج كم هائل في التخصصات الإنسانية بما لا يتوافق مع الطلب عليها في سوق العمل ما يؤدي إلى وجود فائض في الخريجين الذين يتوجهون بالضرورة إلى البطالة ،وهو ما يعكس حسب الباحث سوء التسيير وعدم وجود علاقة بين مؤسسات الدولة و قطاع التعليم العالي وغياب التخطيط لكيفية التعامل مع هذا الفائض ، أما فيما يخص الحاصلين على العمل فأكدت الدراسة أنهم يعانون من صعوبة التكيف في العمل، وهذا ناتج عن نوعية البرامج التي تعتمد عليها الجامعات في الجزائر والتي تتصف بغلبة الجانب النظري على التطبيقي والمهمي مما يؤدي إلى وجود صعوبات أثناء أداء العمل تعود بالسلب سواء على الخريج وعلى المؤسسة المستخدمة والتي تعاني من ضعف أداء العمال وسوء تكوينهم، ما يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم من أجل تحسين مستواهم، هذا ما يؤدي إلى هدر الوقت والمال من طرف المستخدم وهذا بالضرورة يؤثر سلبا على جميع قطاعات الدولة وبالتالي عرقلة عجلة التنمية في البلاد ، واستمرت الأزمات في قطاع التعليم العالي تتفاقم خاصة منذ التسعينات بسبب الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي للبلاد رغم محاولة وضع إصلاحات أنية خلال هذه الفترة (هارون، 2009-2010: 107).

حيث يرى الكثير من الدارسين أن تطبيق هذه الإصلاحات تم بطريقة آلية خاضعة لقوانين رسمية وجامدة وضعتها الدولة وخبراء بعينين كل البعد عن الواقع، أو حتى مختصين في وضع سياسات التعليم العالي وعدم احترام آجال انجاز البنى التحتية وتخلي الدولة عن بعض المشاريع والتزايد الذي فاق التوقعات من أعداد الطلبة نتيجة التساهل في فتح فروع تبدو سهلة التنظيم ، إلى جانب تأخر في تكوين أساتذة التعليم العالي (ابراهيمى، 2005-2006: 134). حيث اكدت الدراسة التي اجرتها الباحثة نورة

دريدي(دريدي، 1999) حول خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل على استمرار هذه المشاكل وتفاقمها خلال فترة التسعينات ومن بينها تلقي الطالب خلال عملية تكوينه معارف نظرية بحتة خالية من الجوانب العملية والتطبيقية، يصبح من خلالها المتعلم حاملا لمعارف ومعلومات خالية من محتواها التطبيقي ما يجعله بعيدا كل البعد عن الواقع ومتطلبات سوق العمل ومقتضيات التنمية خاصة في هذا العصر الذي يشهد جملة من التغيرات والتطورات السريعة في مجالات متعددة ، منها التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية ما يجعل من هذا الخريج يصادف سوق عمل لا يعترف بكفاءته ليكون بذلك فريسة للبطالة العادية أو للبطالة التقنية هذه الأخيرة التي تعني عمله خارج تخصصه ، وهذا ناتج حسب الدراسة إلى غياب سياسات جديدة من طرف الدولة وعدم وضع خطط وإصلاحات جذرية تأخذ فيها بعين الاعتبار متطلبات التنمية وسوق العمل وتجعل الهدف الرئيسي من رسالة الجامعة وأهدافها وممارستها خدمة المجتمع وقيادته لتحقيق التطور.

كل هذه المشاكل أسهمت في عجز التعليم هذا القطاع على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال التعليم العالي وسبل ربطه بأهداف التنمية الوطنية، ما دفع بالدولة إلى تقييم الإصلاحات السابقة سنة 2001م ضمن الإصلاح التربوي والجامعي والذي قامت به لجنة مختصة بهدف الخروج من الأزمة التي يشهدها ، أخذتا بعين الاعتبار عولمة الاقتصاد ورفع أداء الجامعات وضمنان مردوديتها التنموية مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال (زرزور، 2005-2006: 77).

فقامت هذه اللجنة باقتراح تجديد كامل للنظام التعليم العالي وطرحت نظام جديد عرف بنظام (ل م د) هذا الأخير الذي وضع في حيز التطبيق بالجامعة الجزائرية ليتم اعتماده من أجل محاولة إخراجها من المشاكل التي تتخبط بها ، ولعل أوجه التشابه بين هذا الإصلاح والإصلاحات السابقة هي في الهدف الرئيسي لها وهو تطوير التعليم العالي وجعله يستجيب للمقاييس العالمية، لكن هذا لا ينفي وجود فوارق بينها تمثلت في وضوح منح هذا النظام الجديد للشهادات الخاصة بكل مؤسسة أو كلية تتبنى مستويات وتسميات عالمية للشهادات، والتي تسمح بتسمية وتحويل الشهادات الممنوحة من طرف المؤسسات الجامعية وتسهيل التنقل لطالب، هذا فضلا عن كونه نظام يتسم بالمرونة على عكس النظام السابق ،فهو نظام نصف سنوي يسمح للطالب بزيادة عمله الشخصي كما يطرح مسارات مختلفة ومتنوعة للشهادة ويسمح بتطوير الشهادة ويسمح بانفتاح الجامعة والشهادات على العالم وغيرها من النقاط والخصائص التي ميزت هذا النظام عن النظام الكلاسيكي والتي اشرنا إليها سابقا (ابراهيم، 2005-2006: 134).

لكن على الرغم من أهدافه والآمال الموضوعة فيه، وبعد مرور عدة سنوات من تطبيقه بلغ هذا النظام مستوى متقدم من التعميم بالنسبة لأطواره الثلاثة فأضحى تقييم الإصلاحات الجديدة أمر ضروري خاصة بعد بروز جملة من المشاكل التي حالت دون تحقيق هذا النظام لأهدافه المسطرة، ولم ترحم التصنيفات

العالمية الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات، فأكبر ثلاث تصنيفا عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم، إذ أسقط تصنيف جامعة "جايو تونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة في العالم الجامعة الجزائرية كما لم يتضمنها تصنيف "داي اوس" والذي تنشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية، وقد احتلت أول جامعة جزائرية في التصنيف العالمي 2010 م "جامعة تلمسان" في الرتبة 3509 واعتبرت في المرتبة 23 إفريقيا و27 عربيا (حميدوش، 2013: 41). وهذا التدني في المستوى والترتيب العالمي راجع في الأساس إلى عدم مراعاة التعليم العالي في الجزائر معايير الجودة الشاملة العالمية في التعليم العالي وهو ما أدركته الجهات الوصية، حيث تم الشروع في إعداد ندوات في فيفري 2013 م من أجل الوقوف على أهم المعوقات ووضع استراتيجيات جديدة لتطبيق الإصلاح، وقد واجه هذا النظام العديد من المواقف بينها المؤيد والمثمن للجهود المبذولة مع محاولة استدراك النقائص ومنها المتنبا بفشل هذا النظام وعدم جدواه خاصة أنه لا يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

حيث يرى أصحاب الموقف الأول أن اعتماد مثل هذا النظام في الجزائر ضروري من أجل الانسجام ومواكبة التغير السريع الحاصل في العالم، حيث اعتبر هذا النظام أساسا في عملية عصرنة التعليم العالي وقادر على أن يحصر أهم انشغالات الطالب داخل النظام ويقدم له التكوين النوعي الذي يمنحه مصداقيته وكفاءة داخل سوق العمل (الندوة الوطنية للجامعات، 2016: 05-07)، وعلى الدولة الاستمرار فيه واثمين الجهود التي تبذل لإنجاحه فهو نظام عالمي تبنته العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية وأثبت نجاحه بامتياز في الكثير منها ويرجعون المشاكل التي ظهرت أثناء تطبيق هذا النظام إلى حدائته كما لم تهئ له الظروف المواتية لتطبيقه وما هي إلا قضية وقت ليتأقلم هذا النظام مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وقد بينت العديد من الدراسات أهم النقاط التي تعيق نجاح هذا النظام من بينها أن النظام القديم مزال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة ما يعيق بالتأكيد نجاح نظام جديد.

أما الموقف الثاني فيتجلى في قول بشير مصيطفى "ليس هناك الكثير من التفكير في المطلوب عمله ربما يكون أقصر طريق هو إلغاء النظام الجديد والاستثمار في تطوير النظام الكلاسيكي" (الندوة الوطنية للجامعات، 2016: 78). لقد أيد هذا الموقف العديد من الخبراء وتنباؤا بفشل نظام (ل م د)، خاصة بعد المشاكل والفوضى التي خلقها في نظام التعليم العالي بشكل عام واعتبروه نظام غير مدروس دراسة جدية وموضوعية وجاء كاستجابة سريعة للمستجدات التي اشرفنا إليها سابقا، ما أدى بالسلطات آنذاك إلى الشروع في تشكيل لجنة لا تملك الخبرة الكافية في وضع الخطط والاستراتيجيات التعليمية ومشاركة الأساتذة والباحثين كان شكليا ثم أن المدة التي استغرقها هذا التحضير لم تكن كافية للموائمة بين متطلبات هذا الإصلاح والواقع الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي للبلاد، ووضعت القوانين والأوامر بالتطبيق في قوانين وقرارات بدأ تكليف الإداريين بتنفيذها وقد ارتبط ذلك بإلزام المؤسسات الجامعية

بالتطبيق دون التأكد من توفر الشروط لذلك، حيث تم ربط الفعالية في التسيير وكفاءة المسير بالسرعة في تطبيق الإصلاحات وليس الموضوعية والعقلانية وقد تخلل هذا التطبيق سرعة في ظهور مشاكل عديدة منها غموض هذا النظام على كل من الأستاذ والهيئة الإدارية وانتقل هذا الغموض إلى الطلاب ومنه إلى باقي المحيط الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، فضعف المردودية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية العالي وتزايد أعداد الخريجين مع تأهيل مهني غير متطابق بالقدر الذي تتطلبه مخططات التنمية المحلية رغم الموارد المالية التي أنفقت وعدم مواكبة النصوص القانونية لتطورات الإصلاح وغياب إستراتيجية فعالة للبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، كلها أدت إلى تبني موقف الرفض لهذا النظام جملة وتفصيلا (العجلة، 2013: 34-35).

فحسب دراسة أيمن يوسف (يوسف، 2007-2008) والتي كانت خلال سنة 2007/ 2008 م أي بعد تطبيق الإصلاح بثلاث سنوات ، أثبتت أن مستوى العملية التعليمية والبحث العلمي في الجزائر لازال ذو مستوى متوسط في حين لاحظنا انه لازال هناك بعض التفاؤل فيما يخص قدرة هذا الإصلاح على تحقيق أهداف الدولة المسطرة اقتصاديا و اجتماعيا، وبعد مرور ستة سنوات استنتجنا من خلال دراسة الباحثة أسماء هارون (هارون، 2009-2010) حول واقع تطبيق نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية وإلى أي مدى يمكن لهذا الإصلاح ترقية المعرفة العلمية ، أن هذا النظام لا يزال غامض سواء بالنسبة لبيئة التدريس والقائمين على القطاع وحتى على مستوى الطلبة رغم مرور كل هذا الوقت على تطبيقه ، كما أن الدولة حاولت استيراد نظام تعليمي ولم تقم بالتهيئة اللازمة لاستقباله سواء ماديا أو بشريا ما أدى إلى تأثير هذه الأسباب وغيرها على عملية إعداد الإطارات الجامعية كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج أن محتوى النظام الكلاسيكي لازال مستمر رغم تغير اسم ونوع الشهادة، وكذا طرق التقييم وتقليص عدد سنوات التكوين مما أدى إلى صعوبة اعتراف القطاع الاقتصادي به وبالشهادات التي يحملها خريجي التعليم العالي منذ تطبيقه نظرا لاستمرار الغموض الذي يعتريه وعدم وضوح معالمه الحقيقية أو الأهداف التي كانت تنتظر منه خاصة تلك التي تعنى بتسهيل إدماج الخريجين في سوق العمل ، وأنت دراسة الباحثة غربي صباح (غربي، 2013-2014) لتؤكد لنا استمرار هذا الغموض وكذا استمررا مشاكل التعليم العالي في الجزائر وتفاقمها يوما بعد يوم حتى بعد انقضاء تسع سنوات على تطبيق الإصلاح ، حيث أثبتت معالجة الباحثة لدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي أن الإصلاحات التي شهدتها لا تتوافق مع مضامين التنمية ومتطلبات سوق العمل ، فالجامعة لا تزال تغرق هذا السوق بخريجين لا يمتلكون الكفاءة اللازمة التي تمكنهم من احتلال مناصب في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لا يمكن الاتكال عليهم لقيادة المجتمع نحو تحقيق التقدم والازدهار ، فغالبية الخريجين من حاملي الشهادات من حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والطبية والتي أصبح يكتظ بها سوق العمل، مما جعلنا نلاحظ أن ذات المشكلة مازال يلاحق التعليم العالي وسوق العمل والمجتمع ككل ليكون بالتالي التعليم العالي بعيد كل البعد عن وظيفته ودوره الأساسي وهو تحقيق

متطلبات المجتمع والسير وفق ما تنشده التنمية وأن هذا الإصلاح الأخير (ل م د) لم يحقق هذا الهدف بالشكل المطلوب. وقد قدمت بعض هذه الدراسات جملة من التوصيات لضمان السير الحسن لهذا النظام من بينها (تواتي، 2013: 76-77):

- إحاطة هذا النظام بإستراتيجية اتصال فعالة تزيل الغموض عن حيثياته.
- تحسين قدرات الأستاذ الجامعي وتكوينه ضمن طرق وأساليب التدريس خلال هذا النظام.
- تنوع وتكثيف وسائل التعليم مع الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تفعيل دور الطالب في الصف وإشراكه في العملية التعليمية.
- تفعيل نظام المرافقة البيداغوجية.
- الإيمان بضرورة التغيير خاصة في خضم هذا التقدم السريع الذي يشهده العالم من أجل جعل جامعتنا ترقى إلى مستوى التقدم الحاصل.
- وضع استراتيجيات طويلة المدى تأخذ في الاعتبار التمويل اللازم والبنى والهياكل المادية والبشرية لإنجاح الإصلاح.
- مراعاة تطور أعداد الطلبة ومخرجات الطور الثانوي، وتفادي التضخم في مؤسسات التعليم العالي.
- تحديد أهداف المجتمع ومعالم المسار التنموي الذي نأمل ونعمل على تحقيقه.
- تفعيل الشركاء والمتعاملين مع مؤسسات التعليم العالي من أجل ضمان تفعيل أكثر لدور الجامعة في خدمة المجتمع.

خاتمة:

إن هذه الآراء المعارضة والأسباب التي حددت لفشل هذا النظام توجب الوقوف عندها بشكل من التدقيق والتحليل الموضوعي في ضوء ظروف المجتمع الجزائري، ووفق المعايير العالمية لإظهار مواطن الخلل ومن ثم التعرف على كيفية المعالجة لتحقيق الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من التعليم العالي. فالمتمعن في طبيعة هذا النظام ومحتواه يلاحظ أنه نظام يسمح بتكوين عالي يتسم بالحيوية والتطور ويلبي احتياجات المجتمع التنموية غير أنه لا ينجح إلا إذا هيئت له الأرضية الملائمة والمتمثلة في تقبله من طرف المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتماشيه مع طبيعتهما بالإضافة إلى توفير كل الوسائل المادية والبشرية لإنجاحه.

قائمة المراجع:

- 01- أحمد زرزور ، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس ، ماستر ، دكتوراه" ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006/2005.
- 02- أسماء هارون ، "دور التكوين في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د" ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع الموارد البشرية ، قسنطينة ، غ م ، الجزائر ، 2010-2009.
- 03- أيمن يوسف ، "تطور التعليم العالي والإصلاح والآفاق السياسية" دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة - ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم الاجتماع السياسي ، الجزائر ، 2008-2007.
- 04- بن علي محمد ، إدارة التعليم العالي في الجزائر ، دراسة تحليلية تطبيقية ، مذكرة ماجستير غ م ، تخصص إدارة مالية ، الجزائر ، 2001.
- 05- بوفلجة غياث ، التربية والتعليم في الجزائر ، ط 2 ، ع لنشر والتوزيع ، وهران ، 2006.
- 06- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي ، الجزائر ، جوان 2007.
- 07- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام (ل م د) ، الجزائر ، جانفي 2016 .
- 08- حاجي العليجة ، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق ، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، دراسة تحليلية تقييمية للإصلاح الجديد ل م د ، ع 10 ، جوان 2013.
- 09- حميدوش علي ، فضيل رابح: جودة التعليم العالي في حالة التجربة الجزائرية ، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي: نشر ENSSEA ، ع 2013 ، 13.
- 10- زرهوني الطاهر ، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ، موقع النشر ، الجزائر ، 1993.
- 11- سمية براهيم ، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006/2005 .
- 12- شباكي سعدان ، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي lmd ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ع 5 ، جويلية 2011.

- 13- صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية للاتجاهات القيادية لجامعة محمد خيضر بسكرة-، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 14- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر-آفاقه ومعوقاته-، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي لشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، غ م، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.
- 15- الطيب الصيد، الممارسة السوسولوجية في الجامعة الجزائرية و آفاقها لدى أساتذة علم الاجتماع، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، الجزائر، 1992.
- 16- عبد القادر التواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الرهانات والآفاق، مخبر الدراسات اللغوية في الجزائر، البويرة، الجزائر، منشورات المخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2013/04/22.
- 17- عبد الكريم حرز الله و كمال بداري، نظام ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 18- لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، تقويم العملية التكوينية، دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 19- المجلس الأعلى للتربية، التقرير السنوي التقويمي على السياسة الوطنية لتربية والتكوين، الجزائر، نوفمبر، 1999.
- 20- مجيد حميدي، تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها والعلاقة بين الحركات الداخلية للطلبة ووضعياتهم في العملية التعليمية-دراسة مقارنة بين قسمي اللغة الانجليزية وعلم الاجتماع-، مذكرة ماجستير، غ م، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر.
- 21- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- 22- مراد بن اشهو، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة: عائد أديب بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
- 23- نور الدين بومهرة، دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية (مقاربة سوسيو-اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة)، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، الجزائر.
- 24- نورة دريدي، "خبرجي الجامعة بين التكوين والتشغيل" مذكرة ماجستير، غ م، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999، الجزائر.

- 25- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقييم تطبيق نظام (ل م د) ، الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي ، جانفي 2016 .
- 26- الوزير المنتدب لدى الجامعات، الملف التمهيدي لاستقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية، الجزائر ، نوفمبر 1989.
- 27- يسمينة خدي، واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية ، دراسة حالة جامعة منتوري، مذكرة ماجستير ، غ م، تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
- 28- Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle. Oran.1998
- 29- Djekoun abdelhamid, MLa reforme L M D en Algérie ,états des lieux et perspectives ;In le system L M D entre implémentation et projection ;Actées du colloque international Alger 30 et 31 mai 2007,Alger ; Ministère de l enseignement supérieur et la recherche scientifique ,2007 .
- 30- Gherid.Djamel ,L'université D'hier à Aujourd'hui, l'université Aujourd'hui (Actes de Séminaire.
- 31- Gherras Mohamed Tahe, Education and economic growth in Algeria 1967-1990, Master thesis, university Sheffield, Uk, 1992.
- 32- Les amis de l'association de l'université . université d'Alger 1945,j1959.
- 33- M .Boutefnouchet, Adéquation entre la formation universitaire et l'emploi: situation actuelle et perspectives université d'Alger ,institut de sociologie diffusion unité Algérie,1988